عدّوها غير مدعومة بالمستندت القانونية

خبراء يشجبون اتهامات برلمانية للبنك المركزي حيال تهريب العملة

□ بغداد / أحمد عبد ربه

شجب خبراء ماليون ومصرفيون الاتهامات التي وجهت من قبل بعض أعضاء مجلس النواب إلى البنك المركزي بتهريب العملة، مبينين أنها تخلو من الإثبات القانوني. واتهم عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي بـ"تهريب عشرة ملايين دولار يوميا".

واعتبر الخبير الاقتصادي ماجد الصوري التصريحات التي أطلقها بعض المسؤولين على البنك المركزي تجني على البنك، مشيراً الى ان طرق موضوع التهريب من دون إثبات قانوني أمر غير صحيح .

وقال الصوري لـ (المدى): إن عمليات تهريب العملة غير المنظورة لا يستطيع البنك المركزي وحده السيطرة عليها ولا بد من تعاون مشترك مع جهات حكومية كوزارة المالية والداخلية وغيرهما، داعياً الى ضرورة إبراز الأدلة القانونية التي تشخص المذنبين، لافتاً الى ان البنك يعد المؤسسة الاقتصادية الحساسة التي تمثل سيادة العراق .

من جانبه، قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (المدى): إن بعض اعضاء مجلس النواب ابلغونا بوجود إثباتات تؤكد تورط بعض موظفي البنك المركزي بعملية تسريب العملة، فضلاً عن تمويل الإرهاب، لافتاً الى أنهم لم يطلعونا على الملفات التي تثبت ذلك .

واقترح صالح تشكيل لجنة تؤخذ على عاتقها تمويل تجارة القطاع الخاص من خلال الموازنة الاتحادية بواسطة المصارف الحكومية، مشيراً الى أن البنك استطاع تمويل التجارة للقطاع الخاص عن طريق المزاد الذي يجريه يوميا .

إلى ذلك، أفاد الخبير المالي والمصرفي فاروق الرمضاني لـ (المدى) بان البنك المركزي يسعى إلى الحفاظ على استقرار العملة من خلال إجراءات رصينة يقوم بها .

وقال الرمضاني : إن غياب إجازات استيراد السلع أدى الى طلب كبير على العملة الصعبة للقيام بتغطية كلف الاستيراد، لافتاً إلى أن تعطيل القطاع الصناعي والزراعي ساهم هو الآخر بخروج الأموال من الداخل .

في غضون ذلك أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب أن نسبة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج بدأت تقل بفضل الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي، مقراً بصعوبة السيطرة على ظاهرة غسيل الأموال في البلد لأنها تجري بطرق مختلفة.

وقال الفايز في تصريحات صحفية إن اللجنة الاقتصادية النيابية اجتمعت مع البنك المركزي واطلعت على الأرقام لنسبة عملية تهريب العملات الصعبة للخارج فلوحظ أنها موجودة ولكن بشكل ضئيل وتعتبر نسبة طبيعية تحصل في جميع دول العالم وغير مؤثرة في الاقتصاد الوطني.

وتابع: ما يدل على أن النسبة بدأت تقل عما كانت عليه في الفترة السابقة، بفضل الإجراءات والخطط المتخذة من قبل البنك المركزي للحد من هذه العمليات، فالحديث عن تهريب العملة من قبل البعض مبالغ به كثيراً.

وأضاف: أن ظاهرة غسيل الأموال لا يمكن السيطرة عليها بسهولة لأنها عمليات تجرى بعدة طرق ومن قبل متمرسين خارجين عن القانون يهدفون إلى تدمير الاقتصاد الوطني والعملة المحلية يستغلون بعض الجوانب السياسية وغالباً ما يتم توجيههم من قبل الدول المجاورة.

ودعا إلى الإسراع بإقرار قانون مكافحة غسيل الأموال لتقليل هذه العمليات في البلد لأنه لا يمكن لاي بلد أن يقضي على ظاهرة غسيل الأموال بشكل كامل.

واتهم عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي بـ"تهريب عشرة ملايين دولار يوميا لتمول الإرهاب"، محذرا من انهيار اقتصاد البلاد في حال استمر البنك ببيع ٥٥ مليون دولار سنويا، فيما رجح إقالة محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي في حال ثبت تورطه.

وقال هيثم الجبوري في تصريحات صحفية إن"هناك معلومات عن خروق في البنك المركزي العراقي عن طريق سيطرة شركات معينة على مزاد البنك المركزي وغياب الضوابط والتعليمات في بيع العملة"، مؤكدا أن "هناك ست شركات وست شخصيات بينها شخصيات سياسية متنفذة في البنك المركزي تهرب من خمسة إلى عشرة ملايين دولار يوميا".

وأكد الجبوري أن "جزءا كبيرا من هذه الأموال تستخدم لتمويل الإرهاب"، مطالبا بـ"تشكيل لجنة تحقيقية في مجلس النواب تتكون من اللجان المالية والاقتصادية والنزاهة لضمان رؤوس أموال المودعين والشركات الاستثمارية وتفعيل قانون غسيل الأموال رقم ٩٢".

وأشار الجبوري إلى أن "نحو ٢٢٠ مليار دولار هربت خارج العراق منذ العام ٢٠٠٣"، داعيا إلى "التأكد من إجازات الاستيراد وصحة صدورها وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية في قضية شراء العملة ومن الذين يدخلون في المزاد".

ولفت الجبوري إلى أن "البنك المركزي يبيع ٥٥ مليون دولار سنويا"، محذرا من "انهيار الاقتصاد في البلاد خلال سنة أو سنتين، في حال استمر الوضع على هذا الحال".

ورجح الجبوري أن "يتم استجواب أو إقالة محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي في حال ثبت تورطه في الموضوع وارتباطه بتلك المافيات".

ويعقد البنك المركزي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

وسبق أن اتهمت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية على لسان النائب عزيز شريف المياحي، في ١٤ أيار ٢٠١٢، مجلس النواب بإهمال دوره الرقابي إزاء "إخفاقات" البنك المركزي ، وفي حين اعتبر الأمر تخريبا لاقتصاد البلاد، أكد أن ذلك جعل الحكومة محرجة بالتعامل مع الشركات الأجنبية، لاسيما أن الموازنة أقرت بالدينار.

ويذكر أن العراق يضم سبعة مصارف مملوكة للدولة و٢٣ مصرفاً خاصاً وثمانية مصارف إسلامية خاصة، بحسب موقع البنك المركزي، فيما يهيمن على القطاع المصرفي مصرفا الرافدين والرشيد الحكوميان، ويخضعان حالياً لإعادة الهيكلة من أجل تسديد الديون التي تراكمت بعد سنوات من الحرب والعقوبات.

برلماني يدعو إلى رفد قطاعي الصناعة والزراعة بواردات النفط

□ بغداد /المدى

دعا نائب رئيس اللجنة المالية النيابية احمد حسن فيض الله إلى وضع موازنة من إيرادات النفط إلى قطاعي الزراعة والصناعة، عازيا التدهور الاقتصادي وعدم تنظيم البلد اقتصاديا إلى انعدام الثقة بين الكتل السياسية .وقال فيض الله لوكالة [اين] إن "وضع موازنة من الإيرادات التي يحصل عليها البلد من النفط أمر مهم جدا "، مبينا ان "الموازنة هنا تعني السياسية والتخطيط لاقتصاد البلد وموارده".

ودعا فيض الله إلى "ضرورة تخصيص موازنة من واردات النفط إلى القطاعات المختلفة من الاقتصاد وحسب الأولويات"، موضحا أن "الأولوية الأساسية في البلد هي الزراعة كون العراق بلدا زراعيا معروفا منذ آلاف السنين في حين التخصيصات المالية لقطاع الزراعة قليلة جدا من الموازنة الجديدة ". وأكد على" ضرورة تطوير الصناعات إلى جانب تطوير الزراعة، وهذان القطاعان أساسيان يجب تطويرهما من اجل توفير الأيدي العاملة العراقية ويجب أن تخصص لهما المبالغ المالية اللازمة".

وعزا فيض الله تأخر اقتصاد البلد وتراجعه إلى" الأوضاع الداخلية وعدم استقرار البلد سياسيا وانعدام الثقة بين الكتل السياسية ما أدى الى تأخير تنظيم أمور البلد بصورة صحيحة وسليمة".

ويشهد قطاع الزراعة في العراق تراجعا قياسيا من ناحية الكم والنوع وذلك بسبب انقطاع الدعم الحكومي في التمويل والمستلزمات، وعدم وجود خطة زراعية عامة أو تنظيم ري رصين.

وكان مجلس النواب قد أقرها ٢٣ شباط الماضي في جلسته الاعتيادية الموازنة المالية العامة للدولة لعام ٢٠١٢، وقد خصصت للقطاع الزراعي ٢٪، والصناعي ١,٢٪، يأتي ذلك في وقت يشهد فيه البلد أزمة سياسية خانقة استمرت لعدة أشهر.

لجان برلمانية تعمل على رفع تقرير لرئاسة النواب بشأن قانون البنى التحتية

□ بغداد /المدى

كشفت لجنة الخدمات النيابية عن عملها مع لجنتي المالية والاقتصاد والاستثمار لإعداد تقرير يرفع إلى رئاسة مجلس النواب بشأن مشروع قانون البنى التحتية المقدم من الحكومة.

وكان مجلس النواب قد أعاد في آب من العام الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار، ما اضطر الحكومة إلى تخفيضه إلى ٣٧,٥ مليار دولار.

وقال عضو اللجنة إحسان العوادي بحسب (أكانيوز) إن "ثلاث لجان نيابية هي الاقتصاد والاستثمار والمالية والخدمات تدرس حاليا إعداد تقرير ترفعه إلى مجلس النواب بشأن قانون البنى التحتية الذي قدمته الحكومة وتمت قراءته في المجلس قراءة أولى وثانية".

وأوضح العوادي أن "اللجان تسلمت جميع ملاحظات أعضاء مجلس النواب بخصوص القانون وستعمل على تضمين تلك الملاحظات في إطار تقرير يرفع إلى مجلس النواب للبت بالموضوع".

ورفض مجلس النواب خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار، بطريقة الدفع الآجل عندما كانت العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

ويقضي مشروع القانون بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل.

في الوقت نفسه رحبت اللجنة بقرار مجلس الوزراء القاضي بالإسراع في تشريع مشروع قانون إعمار البنى التحتية ،معتبرة أن القانون سيضمن توفير ٦٠٠٠ مدرسة، فضلا عن انشاء شبكات الماء الصافي والمجاري .

وقال عضو اللجنة رياض غالي لوكالة / البغدادية نيوز/:إن "هناك تعاونا كبيرا بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في تشريع القوانين التي تصب بمصلحة المواطن بشكل مباشر" ،معتبرا تشريع "قانون إعمار البنى التحتية من القوانين المهمة".

وأضاف ان "تأخير تشريع القانون الذي قرئ داخل مجلس النواب بقراءتين يعود إلى كثرة السجالات البرلمانية، حيث أن عددا كبيرا منهم لم يكونوا مدركين بأهمية القانون ومدى انعكاساته الايجابية على حياة المواطن العراقي الذي سيوفر له مساكن ومد شبكات الماء الصافي والمجاري لمناطق تفتقر اليها حتى الآن". وأكد أن مشروع هذا القانون يأتي بغية النهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي للاقتصاد العراقي وتنفيذ المشاريع الخدمية ومشاريع الإعمار والبنى التحتية وأن من نتائجه تنفيذ تلك المشاريع وبالتالي هو تحريك للقطاعات الاقتصادية وتنشيط السوق وتأطير طريقة التفاوض والإحالة لتلك المشاريع في إطار الشفافية والمنافسة بين شركات وبإشراف المستويات الحكومية العليا مما لا يدع مجالا للفساد المحتمل في المشاريع الصغيرة ومع الشركات ذات القدرات المحدودة".

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أكد ان مجلس الوزراء شدد على التعجيل بتشريع قانون إعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية.

وصوت مجلس النواب شباط الماضي على إلغاء المادة ٣٦ التي ادرجتها الحكومة ضمن الموازنة المالية العامة والتي تتيح تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقة الدفع بالآجل.

وتقول الحكومة العراقية إن التخصيصات المالية ضمن موازنات البلاد السنوية غير قادرة وحدها على النهوض بمشاريع البنى التحتية التي تتطلب مبالغ مالية طائلة.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

افتتاح مشروع "موسكي مول" الاستثماري في المثنى

□ السماوة /المدى

افتتحت هيئة استثمار المثنى مشروع (موسكي مول) الاستثماري الذي تم إنشاؤه بكلفة (٣) مليارات دينار. وقال مدير إعلام الهيئة علي الشمري: تم انجاز مشروع استثماري يتضمن مجمعا تجاريا يتكون من خمسة طوابق تحت اسم "موسكي مول" من قبل مستثمر محلي، وبكلفة (٣) مليارات دينار. وأشار الى: أن الهيئة تسعى الى ترسيخ العملية الاستثمارية في المحافظة والمضي نحو مشاريع كبرى تصدرت المحافظة من خلالها هيئات الاستثمار الأخرى من حيث عدد المشاريع المنجزة والمشاريع قيد الانجاز. وأوضح: أن موسكي مول يعد صرحاً تجارياً وترفيهياً اجتماعياً، و هو الأول من نوعه في المحافظة وخطوة مهمة نحو تأسيس طابع تجاري جديد لم تألفه المحافظة من قبل. ويذكر أن مجمع العزاوي (موسكي مول) تم إنشاؤه من قبل المستثمر خالد العزاوي برأس مال قارب الثلاثة مليارات دينار ، ويحتوي المبنى على خمسة طوابق متعددة الإغراض منفذة وفق معايير هندسية قياسية.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٥,٠٠ الف ديناراً
دجاج مستورد	٤,٠٠ آلاف ديناراً
برتقال	١,٥٠٠ الف ديناراً
موز	١,٥٠٠ الف ديناراً
تفاح	١,٥٠٠ الف ديناراً
عنب	١٠٠٠ الف ديناراً
تمر	٣٠٠٠ الف ديناراً
بطاطة	١٠٠٠ الف ديناراً
طماطة	١٠٠٠ الف ديناراً

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف ديناراً
سمنت	١٥٠ الف ديناراً
حديد تسليح	٨٥٠ الف / طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف ديناراً

اسعار العملات

الدولار	١١٦٦٠	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٩	دولار
الخام الامريكي	٩١	دولار